

Distr.: General
30 November 2021
Arabic
Original: English

رســــالة مؤرخة 29 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8909 لمجلس الأمن، المعقودة يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في إطار بند جدول الأعمال: ”الأسـلحة الصـغيرة: أثر تحويل وجهة الأسـلحة والاتجار بها على السـلام والأمن“. وستنشر مداخلات المشاركين بالحضور الشخصي كمحضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8909).

ووفقا للتفاهم الذي توصّل إليه أعضـاء المجلس بشأن الجلسة 8909، قدّمت الوفود التالية بيانات خطية يتضمّن مرفق هذه الرسالة نسخا منها: إسبانيا وبيرو ومصر. وستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة رسـمية لمجلس الأمن وفقا للإجراءات المبينة في الرسـالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـاء مجلس الأمن (S/2020/372) بتاريخ 7 أيار/مايو 2020، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في محضر الجلسة (S/PV.8909).

(*توقيع*) خوان رامون دي لا فوينتي **راميرس**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن خالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

كما أتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على الجهود التي تبذل من قبل الأمانة العامة لدعم أنشطة مكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه وفد قطر نيابة عن المجموعة العربية.

تؤكد مصر على دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة وآلية التتبع الدولي من أجل مواجهة الآثار السلبية لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على النزاعات العديدة التي نشهدها في منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

وفي هذا الإطار، ترحب مصر بانتهاء أعمال الاجتماع السابع لبرنامج عمل الأمم المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خلال شهر تموز/يوليه الماضي، والوثيقة الختامية الصادرة عنه وما تضمنته من نتائج، وتتطلع لعقد الاجتماع الثامن لبرنامج العمل خلال عام 2022 للبناء على ما تم التوصل إليه خلال الاجتماع السابع.

لقد أدت الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي إلى تهديد الأمن والاستقرار في ظل ما رافقها من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي استخدمت من قبل العناصر الخارجة عن القانون والميليشيات والجماعات الإرهابية لتهديد السلم والأمن، مما ساهم في تفاقم تلك النزاعات. كما شهدت مختلف مناطق العالم العديد من النزاعات التي ساهم انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في تفاقمها وامتداد أمدها، مما يفرض علينا جميعاً العمل سوياً من أجل مكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد من تلك الظاهرة.

وبناء على ما تقدم، فإن مصر تؤمن بأهمية دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة من أجل المساهمة في التخفيف من حدة النزاعات واستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومختلف دول العالم، بما يساعد على تحقيق تطلعات الشعوب نحو التنمية الشاملة والمستدامة. في هذا السياق، تقدم مصر بصفة منتظمة تقارير حول الجهود الوطنية فيما يتعلق بمكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة مرة كل عامين، وكان أخرها عام 2020.

وتؤكد مصر ريادة برنامج عمل الأمم المتحدة في تناول مواضيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأهمية دعمه عبر الحفاظ على التوافق بين الدول الأعضاء، وتجنب الدفع بمواضيع خلافية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة وآلية التتبع الدولي، فضلاً عن عدم الربط بين برنامج عمل الأمم المتحدة وأي اتفاقيات أو معاهدات لا تتمتع بالتوافق على المستوى الدولي، مثل معاهدة الإتجار في الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية، أخذاً في الاعتبار طبيعة برنامج العمل باعتباره إعلاناً سياسياً وليس اتفاقاً ملزماً للدول الأعضاء، مما يستوجب الحفاظ على التوافق بين الدول الأعضاء حول البرنامج وأهدافه.

ترحب مصـــر بانتهاء أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمخاطر تراكم الذخائر التقليدية الفائضة عن الحاجة، وما صدر عنها من تقرير ختامي تضمن إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية لتناول مسألة وضـع إطار شـامل للتعامل مع الذخائر في سـياق مسـتقل عن برنامج عمل الأمم المتحدة للأسـلحة الصغيرة والخفيفة، وهو ما اعتمدته اللجنة الأولى بالجمعية العامة مؤخراً.

تتضح جلياً التبعات السلبية لقيام بعض الدول بصورة غير مشروعة بنقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى الجماعات والميليشـيات الخارجة عن القانون بالدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف سـياسـية، بما يؤجج من الأزمات الدولية ويهدد أمن البعثات الأممية وحفظة السـلام. وتؤكد مصـر عدم مشـروعية نقل الأسـلحة الصـــغيرة والخفيفة إلى أي جماعات أو كيانات أو أشـــخاص دون الحصـــول على إذن مســـبق من الدولة المستقبلة للأسلحة.

وتؤكد مصـر ضـرورة ألا تحول الجهود الدولية لمكافحة الإتجار غير المشـروع للأسـلحة الصـغيرة والخفيفة دون تمتع الدول بحقها في استيفاء متطلبات أمنها القومي والحق المشروع في الدفاع عن النفس.

وتؤمن مصـر بأهمية تعزيز التعاون والدعم الدولي لنقل الخبرات الفنية والتكنولوجية والتدريب للدول النامية، وتوفير المعدات الحديثة التي تمكنها من تطوير قدراتها في مجال وســم وتتبع الأســلحة الصـــغيرة والخفيفة، ومراقبة الحدود الدولية وتتطلع لمتابعة جهود إنشـــاء ودعم برنامج الزمالة التابع للأمم المتحدة للتدريب في مجال الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة في أقرب فرصـة ممكنة من أجل دعم جهود مكافحة انتشـار الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

المرفق الثاني

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الرئاسة المكسيكية للمجلس على الدعوة، ولا سيما وزير الخارجية المكسيكي، مارسيلو إبرارد كاساوبون، على اتخاذه المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لإجراء تقييم مشترك لمسألة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، كما هو معترف به في سلسلة من قرارات مجلس الأمن.

ولا بد لي من التأكيد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يقيد أيضا الجهود التي ما فتئت تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها ضمن العمليات الانتقالية من النزاع إلى السلام والتنمية، حيث يتحتم ضمان حماية السكان المدنيين، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويؤدي الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة إلى تفاقم حالة السكان الضعفاء المتضررين من النزاعات والمواجهات المسلحة، التي ما برحت تزداد حدة وتضر بالنساء والأطفال والمراهقين والشباب.

إن الاهتمام المتعدد الأطراف بالحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة متعدد الأبعاد ومتداخل في طابعه، ولهذا السبب فهو يرد في إطار الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومؤخرا في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/76/982)، الذي ينظر في الحاجة إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية من خلال المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية لكي تدخل ضمن نطاق الخطة الجديدة للسلام.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو في رأي بيرو مسألة تثير قلقا شديدا لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب وجرائم العنف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ولهذه الأسباب نؤيد تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، المعتمد في تموز/يوليه 2001، والصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، المعتمد في حزيران/يونيه 2005.

إن بيرو، إلى جانب المجتمع الدولي، ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف، والتي من أجلها أنشأت في عام 2007 اللجنة الوطنية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، والتي تعمل بوصفها الهيئة الوطنية للتنسيق مع برنامج العمل.

ونحن نرى أنه من الضروري للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل هذا أن يتم تعزيز الثقة وتوطيد الشفافية، فضلا عن تبادل المعلومات والتعاون الدولي لتعزيز المعرفة التقنية والمتخصصة. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، فإن التنفيذ الفعال للتعاون عبر الحدود أمر ضروري وحتمي، ولهذا السبب أنشأنا آليات تنسيق مع بوليفيا وكولومبيا وشيلي وإكوادور، ونشارك في خطط التعاون التي تنفذها جماعة دول الأنديز والسوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها.

إن الطابع المعقد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الناجم عن التكنولوجيات الجديدة وتطور تجارتها، يتطلب دراسة شاملة وجهودا مشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ولهذا السبب نرى أنه من الضروري تطبيق النُهُج الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة (S/2021/839)، ولا سيما تلك المتعلقة بالمناطق التي تشهد قدرا أكبر من العنف والصراع وتنتشر فيها بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، بحيث يمكن بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصة والدول المشاركة والسلطات المحلية القيام بعمل منسق وشامل لتيسير إيجاد الأسلحة والذخائر ذات المنشأ غير القانوني، وفقا للصكوك والمعايير الدولية.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشاطر إسبانيا الآخرين في القلق إزاء الأثر الإنساني لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، فضلا عن آثارها السلبية على التنمية المستدامة وصون السلام. ولهذا السبب فإنها تشكر الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن على هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلم والأمن.

ويجب أن يُطلب من مجلس الأمن الاضطلاع بدور رئيسي في منع ومكافحة تحويل وجهة الأسلحة إلى مناطق الصراع أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة ذي الطابع الإجرامي أو الإرهابي. ولذلك تؤيد إسبانيا إدراج مشكلة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها في المناقشات المواضيعية وتلك المعنية ببلدان محددة التي يعقدها المجلس.

وفي جوانب أكثر تحديدا من عمل المجلس، لا سيما في القرارات المتعلقة بولايات بعثات السلام، يعتبر من الضروري إدماج إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، بما في ذلك الأنشطة التي تتم بشكل منهجي لجمع وتركيز وتحليل البيانات المتعلقة بالأسلحة وذخائرها التي يتم ضبطها والعثور عليها وتسليمها. وستمكّن المعلومات التي يتم جمعها بهذه الطريقة من إجراء تحليل لاحق لتحويل وجهة الأسلحة ونقلها غير القانوني، وستشجع على اعتماد تدابير تستند إلى استنتاجات التحليل المذكور.

وفي نطاق قرارات المجلس بشأن عمليات حظر الأسلحة يجب على مجلس الأمن أن يكفل الامتثال الفعال وأن يقوم برد فعال على حالات قائمة على أدلة للاتجار بأسلحة موجهة إلى مناطق صراعات، والتي لا تشكك في صحة وفعالية قرارات المجلس فحسب بل تسهم أيضا في استمرارية وتفاقم عواقب الصراعات المقصود معالجتها. وفي هذا المجال نفسه، يجب أن يضمن المجلس ولاية قوية لأفرقة الخبراء التي ترصد تنفيذ عمليات الحظر، بما في ذلك الموارد والصلاحيات الكافية لها لجمع المعلومات والتحقيق في حالات انتهاك الحظر.

غير أن عمليات النقل غير المشروعة لا تؤثر على النزاعات المسلحة فحسب بل تؤثر أيضا على الإرهاب والجريمة المنظمة. ويجب في هذا الصدد على مجلس الأمن، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا الشأن، أن يضطلع بدور قيادي في سد الثغرات القائمة ومواجهة تحديات جديدة.

في العقود الأخيرة روجت الأمم المتحدة لاتفاقات ذات صلة تهدف إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مثل بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ويجب أن يدعم مجلس الأمن دعوات الأمين العام من أجل تشجيع تحقيق عالمية هذه الصكوك.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك مســـتويات غير متكافئة وقدرات متباينة في تنفيذها، بحيث توجد ضرورة لتحديد احتياجات وثغرات محددة على الصعيد الوطني أو الإقليمي لمساعدة الدول في السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا السبب نوصي مجلس الأمن بأن يحث على اعتماد تدابير تمكّن من تنفيذ هذه الاتفاقات بشكل أكثر اتساقا.

في مجال تطبيق القانون وفي هذه المســألة، تم الكشــف عن تعزيز الاتجاهات الإجرامية، مثل استخدام خدمات التوصيل السريع، أو ظهور اتجاهات إجرامية جديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد للأسلحة، أو إعادة تأهيل أسلحة معطلة بشكل غير مشروع.

ولذلك ينبغي الحث على تدابير عالمية لدعم مكافحة أنواع مختلفة من الصــنع والاتجار غير المشروعين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص، على سبيل المثال، لتعزيز مراقبة الحدود، وتشجيع تدريب الوكلاء المعنيين أو تبادل المعلومات بين الدول، واعتماد نُهُج للتحقيق الجنائي تركز على المنشــأ غير المشــروع للأسلحة، أو إدماج الاستخبارات المالية في التحقيقات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
